

الاحتلال قد اقترنت قيامها قبل مدة .
واعلن وزير الزراعة ارئيل شارون اماء
المستوطنين هذا القرار بقوله : « لقد
حُت هنا بمبادرة مني ، لاتحدث امامكم عن
موقف الحكومة باسم رئيس الحكومة
والوزراء ، القائل بعدم الانسحاب من
هضبة الجولان » . واعاد شارون تمسك
اسرائيل « الى الابد » بالجولان الى ثلاثة
عوامل : (١) صغر حجم الجولان ، (٢)
احتياطي المياه الموجودة فيه ، (٣) التغيير
التام الذي طرأ على الوضع عقب ما اسماه
بـ « سيطرة السوريين على لبنان »
(عل همشمار ، ٢٠/٤/١٩٧٩) .

وفيما يخص النشاط الاستيطاني في
الضفة الغربية ، فقد اتخذت الحكومة
الاسرائيلية في العاشر من نيسان الماضي
قرارا باقامة مستوطنتين جديديتين في
منطقة نابلس ، احدهما مستوطنة مدنية ،
تم تخصيص الاراضي لهما . هذا الى
جانب اعتزام الحكومة الاسرائيلية اقامة
عشر مستوطنات جديدة اخرى في الضفة
الغربية « في اقرب وقت » كما جاء على
لسان الوزير حاييم لاندائو (ر ١٠١٠ ،
٤/١١/١٩٧٩) .

الا ان القضية التي فرضت ظلالها على
الضفة الغربية ، والناجمة اصلا عن سياسة
الاستيطان ، هي مصادرة الاراضي . ففي
شهر نيسان الماضي زارت التراكثورات
الاسرائيلية منطقة نعالين في قضاء
رام الله ، واحتلت ٧٠٠ دونم من اراضي
القرية ، لتقوم بعملها المعتاد لاقامة
مستوطنة يهودية عليها ، الامر الذي دعا
الاهالي للتوجه بشكوى الى الحاكم
العسكري لمدينة رام الله ، ومن ثم الى
محكمة « العدل العليا » التي لم تجد امامها
الا اصدار امر احترازي ضد وزير
الدفاع وحاكم الضفة الغربية تطلب فيه
منها ان يوضحا سبب « عدم اخلاء
التراكثورات » من منطقة نعالين .

الحركة والتنقل (سكانيا وتجاريا) بين
قطاعي الحكم الذاتي واسرائيل (هارتس
٤/٥/١٩٧٩) .

لم يدع منحيم بيغن مناسبة الا واعرب
عن موقف حكومته ، المستمد من روحية
وثيقته والداعي الى مواصلة النشاط
الاستيطاني في المناطق العربية المحتلة ،
مؤكدًا على ان ليس في ذلك ما يتنافى مع
معاهدة السلام ، اعتقادا منه - كما قال
امام مركز حيروت - « اننا لم نتعهد ابدا
ولن نتعهد بعدم اقامة مستوطنات جديدة
في مرحلة السنة الاولى من المفاوضات
حول الحكم الذاتي . ولم يسبق لنا ابدا
ان قبلنا الرأي القائل بأن الاستيطان في
يهودا والسامرة غير قانوني ويشكل حجر
عثرة امام السلام » . وكشف بيغن
التغاب عن اقامة ٣٦ مستوطنة جديدة في
الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان
ابان فترة حكمه ، وتهجم على اولئك الذين
يدعون ان العمل الاستيطاني يتنافى
والفقرة ٤٩ من ميثاق جنيف بقوله :
« ان هذا اتهام خطير . . . اننا لم نطرد
ولم نبعد العرب عن اراضيهم من جراء
استيطاننا . ولم نسلب اي عربي ارضه »
(دافار ٣٠/٤/١٩٧٩) .

التحرك الاستيطاني

رافق الفهم الاسرائيلي لمصير المناطق
العربية المحتلة تحرك استيطاني « رسمي »
واخر « غير رسمي » تخللته اعمال
همجية . وقد انصب هذا التحرك في
الاراضي السورية والفلسطينية المحتلة .
ففي التاسع عشر من نيسان اعلنت الحكومة
الاسرائيلية عن قرارها باقامة مستوطنتين
جديديتين في هضبة الجولان ، تقعان في
القسم الجنوبي من الهضبة عند التقاء
الحدود السورية الاردنية الفلسطينية ،
وهما « سخبخ » و « دياسيه » ، الى جانب
المستوطنات الثلاث التي كانت سلطات